



التاريخ: 2021/07/05

الموافق: الإثنين 25 ذو القعدة 1442هـ

حفظه الله

الأخ الفاضل / د. رشدي وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

تحية طيبة وبعد

الموضوع/ محضر اجتماع رئيس اللجنة الحكومية مع القطاع الخاص بحضور وزارتي الاقتصاد والمالية.

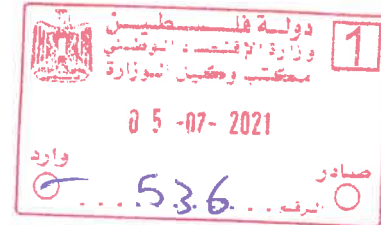
تهديكم الادارة العامة للدراسات والتخطيط عاطر تحياتها وتتمنى لكم دوام الصحة والعافية، وبالإشارة إلى الموضوع

المذكور أعلاه، نرفق لسيادتكم محضر اجتماع رئيس اللجنة الحكومية مع القطاع الخاص

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير


أسامة نوفل

مدير عام الإدارة العامة للدراسات والتخطيط



نسخة لـ

اللف

لقاء رئيس لجنة المتابعة الحكومية مع القطاع الخاص

- التشاور في مجال القرارات الاقتصادية قبل إقرارها (التشاركية).
- تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة والقطاع الخاص بهدف الاتفاق على القرارات قبل إقرارها.
- المشاريع الدولية لا تأخذ إرجاع ضريبي.
- أهمية ختم الفاتورة الصفرية.
- خطورة استمرار التعليلات الجمركية على المواد الخام.
- المصانع المدمرة ينبغي ألا تدفع ضرائب.
- يفترض إعفاء المكائن من الضرائب.
- حماية المنتج المحلي وخطورة وجود المنتج الإسرائيلي بكثرة في السوق.
- قرار إعفاء للمنشآت المتضررة من الحرب وهذا يتطلب تدخلاً عاجلاً.
- إعفاء الغارمين من الضرائب.
- خصم للضرائب بنسبة 50% على المتضررين بشكل جزئي.
- هناك العديد من الشكاوي على العديد من الموظفين في وزارة المالية وتعاملهم السيء مع القطاع الخاص.
- أهمية إعادة تقدير للأرباح من قبل الحكومة بشكل منطقي بغرض فرض الضرائب.
- الخطاب الإعلامي بعد الحرب للقطاع الاقتصادي وعلاقة الحكومة مع القطاع الخاص.
- أهمية اللجان التفصيلية للقطاعات الاقتصادية بين الحكومة والقطاع الخاص.
- أهمية تشكيل اللجان ونفوذها ودورها في اتخاذ القرار وعلاقتها مع اللجنة الحكومية.
- أهمية عقد اللقاءات بين هذه اللجان والقطاعات الفرعية المختلفة.
- بخصوص الدراسات أهمية إجراء الدراسات ذات البعد الخاص بالحماية وذلك بالتعاون بين القطاع الخاص والحكومة بحيث تجرى الدراسات الفرعية.
- تطبيق أدوات الحماية بأشكالها المختلفة لمنع إدخال المنتجات الإسرائيلية.
- مشكلة استيراد السلع من مصر (النقل والتأمين من مصر) والأسعار المرتفعة لها.
- أهمية وضع الخطط المتخصصة من قبل القطاع الخاص مثل خطة الغرف التجارية، خطة اتحاد الصناعيين، اتحاد المقاولين وغيرها.
- تنظيم المعابر المختلفة.
- خطة (خريطة) للعمل الاقتصادي توضح التدخلات والتوجهات المطلوبة وتستعرض المشاكل الاقتصادية والمطلوب تنفيذها.
- الإعلان عن التسهيلات المعتمدة (رزمة التسهيلات) بشكل سريع.

- التكاملية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإعلان عنها بعد التشاور مع القطاع الخاص (اقتصاد، مالية، سياحة، بترول، مواصلات).
- إشكالية العمل الحكومي مع البلديات.
- خلو الطرف أصبح سيف مسلط على التجار.
- رسوم الدينار 5.5 شيكل لماذا (الذهب).
- تجديد السجلات التجارية لكل عام. وربطها بخلو الطرف يحتاج إلى إعادة النظر.
- عدم معرفة نسبة أو قيمة التعلية الجمركية (عدم وجود معيار للتعلية الجمركية).
- أهمية دراسة واقع الضرائب والرسوم وآليات فرضها ونشرها.

رئيس لجنة المتابعة العليا:

- إعادة تفعيل للجنة واحترام قراراتها (الصناعات، الغرف التجارية، المقاولين).
- رزمة التسهيلات ستعرض على القطاع الخاص
- القطاعات المتخصصة (دراسة مستقلة من حيث المشاكل والحلول عبر اللجنة المشتركة).
- الخطط لجميع القطاعات الاقتصادية من قبل القطاع الخاص مع أهمية تحديد أولويات لكل قطاع.